

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

٢٦٧٦ : العدد ٢٦٧٦ . الموافق ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٧٧ م .

الفهرس

صفحة

١٠٠	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٧	نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك
١١٢	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٧	نظام الدراسات العليا في جامعة اليرموك
١١٤	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٧	نظام صندوق الطلبة في جامعة اليرموك
١١٦	اتفاقية بين إيطاليا والاردن لتفادي الضريبة المزدوجة على الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية بين البلدين	
١١٨	تصحيح لخطأ مطبعية	

مكتبة من الأصول

نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١ .

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٧

نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك رقم (٩) لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك لسنة ١٩٧٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

القانون	:	قانون جامعة اليرموك
الجامعة	:	جامعة اليرموك
مجلس الامناء	:	مجلس ائماء الجامعة
مجلس الجامعة	:	مجلس جامعة اليرموك
اللجنة	:	لجنة مجلس الجامعة المنصوص عليها في القانون .
الرئيس	:	رئيس الجامعة
العميد	:	العميد في الجامعة

عضو الهيئة التدريسية : الاستاذ والاستاذ المشارك والاستاذ المساعد والمدرس في الجامعة .

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على :-

أ - اعضاء الهيئة التدريسية .

ب - المحاضرين ومساعدتي التدريس او البحث ما لم ينص على خلاف ذلك .

المادة ٤ - يتمتع عضو الهيئة التدريسية والمحاضر ومساعد التدريس او البحث في نطاق عمله الجامعي بالحريه الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي في كل ما يتعلق بمواضيع الدراسة ومختلف اوجه النشاط الجامعي وذلك في حدود القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها :

المادة ٥ - يشترط في عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس او البحث عند تعيينه ما يلي :-

أ - ان يكون سالما من الامراض والعاهات التي تمنعه او تعوقه عن القيام بواجباته .

ب - ان يكون حسن السمعه والسلوك غير محكوم عليه بجناية او بجنحة ماسة بالشرف .

ج - ان تتوافر فيه الشروط الاخرى المنصوص عليها في القانون .

المادة ٦ - يتم تعيين وترقيع مساعد التدريس او البحث بقرار من العميد بناء على تنسيب من مجلس الدائرة الأكاديمية المختص .

المادة ٧ - أ - يثبت عضو الهيئة التدريسية في الخدمة بعد مضي اربع سنوات على تعيينه على انه يجوز تثبيت عضو الهيئة التدريسية من رتبة استاذ بعد مضي سنة واحدة بناء على توصية من مدير الدائرة الأكاديمية وعميد الكلية المختصين . ويثبت مساعد التدريس او البحث في الخدمة بعد مضي سنتين ويجوز تمديد المدة المنصوص عليها في هذه الفقرة .

ب - يجوز لنها خدمة عضو الهيئة التدريسية او مساعد التدريس او البحث خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، على ان يعطى اشعارا بانتهاء خدمته قبل ستة اشهر من انتهاء السنة الدراسية .

ج - اذا لم يبلغ عضو الهيئة التدريسية او مساعد التدريس او البحث بتثبيته او بانتهاء خدمته على الوجه المبين في الفقرتين (أ) ، ب) من هذه المادة اعتبر ميثبا في الخدمة .

د - يصدر قرار انهاء الخدمة او التمديد او التثبيت بمقتضى هذه المادة من الجهة التي اصدرت قرار التعيين .

المادة ٨ - أ - للجنة التعاقد مع محاضرين متفرغين للعمل في الجامعة وذلك بتنسيب من كل من مجلس الدائرة الأكاديمية ومجلس الكلية المختصين . ويشترط فيمن يعين محاضرا متفرغا مايلي :-

١ - ان يكون حاصلا على درجة الماجستير على الاقل او ان يكون حاصلا على الدرجة الجامعية الاولى وخبرة ترضي اللجنة انها تؤهلانه للتدريس .

٢ - ان تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا النظام .

ب - يجب ان يتضمن العقد المبرم بين الجامعة والمحاضر المتفرغ حقوق المحاضر وواجباته ومقدار راتبه وعلاواته ومكافآته واجازاته بالاضافة الى اية شروط او امور اخرى يرى الرئيس ضرورة للنص عليها .

المادة ٩ - أ - للعميد تكليف محاضرين غير متفرغين للقيام بالتدريس او التدريب في الجامعة خلال فصل دراسي واحد او اكثر بناء على تنسيب من مدير الدائرة الأكاديمية المختص وذلك ضمن الشروط والاسس المقررة في الجامعة لمثل هذا التكليف .

ب - تحدد اجور ساعات تدريس المحاضرين غير المتفرغين بتعليمات يصدرها مجلس الجامعة .

المادة ١٠ - للرئيس دعوة من يرى من الاشخاص لالقاء محاضرات او القيام بمهام علمية في الجامعة لمدة محدودة وبالشروط والمكافآت والتفقات التي يراها مناسبة .



المادة ١١ - أ) تحدد الرواتب الأساسية لأعضاء الهيئة التدريسية ومساعدتي التدريس أو البحث على الوجه التالي :

رتبة عضو الهيئة التدريسية	ادنى مربوط الراتب	اعلى مربوط الراتب	الزيادة السنوية
استاذ	٢٧٦	٣٤٦	٧
استاذ مشارك (أ)	٢٦٩ ٢٨٣ ٢٧٦	٢٩٧	٧
(ب)	٢١٠ ٢١٧ ٢٢٤ ٢٣١	٢٣٨	
استاذ مساعد (أ)	٢٠٤ ٢١٩ ٢١٤ ٢٠٩	٢٢٤	
(ب)	١٦٨ ١٧٣ ١٧٨ ١٨٣	١٨٨	٥
مدرس	٩٦	٢٢٤	٤
مساعد تدريس			
أو بحث (ماجستير)	٩٦	٢٢٤	٤

مساعد تدريس أو بحث (بكالوريوس) وفقا لسلم رواتب الموظفين الإداريين والفنيين .

ب - يتقاضى عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث الزيادة السنوية المقررة عند حلول موعدها .

المادة ١٢ - تصرف لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس أو البحث العلاوات العائلية الشهرية التالية :-

عن الزوجة	فلس دينار
عن الولد الاول	٥٠٠ ٢
عن الولد الثاني	٨٧٥ ١
عن الولد الثالث	٧٥٠ ١
عن الولد الرابع	٥٦٥ ١
	٣١٠ ١

المادة ١٣ - بالرغم مما ورد في المادة (١٢) من هذا النظام لا تدفع العلاوات المنصوص عليها في تلك المادة :-

أ - الى عضو هيئة التدريس عن زوجته التي تتقاضى راتباً شهرياً من مصلحة عامة .

ب - الى عضوة هيئة التدريس أو المحاضرة المتفرغة أو مساعدة التدريس أو البحث عن اولادها اذا كان والدهم على قيد الحياة وغير عاجز عن العمل .

ج - عن الاولاد الذين أموا السادسة عشرة من اعمارهم ما لم يكونوا يواصلون دراستهم الثانوية أو الجامعية ، وتقطع العلاوة الخاصة بهم بعد ان يتموا تلك الدراسة او ينقطعوا عنها :

المادة ١٤ - تصرف لعضو هيئة التدريس العلاوة الشخصية الشهرية التالية :-

سبعة عشر ديناراً للذين يتقاضون رواتب من (١٢٠) ديناراً فما فوق .
وثمانية دنانير للذين يتقاضون رواتب تقل عن (١٢٠) ديناراً .

المادة ١٥ - يصرف لعضو هيئة التدريس الذي يشغل احد المناصب التالية العلاوة الادارية الشهرية على الوجه التالي شريطة ان لا تصرف للعضو اكثر من علاوة واحدة بموجب هذه المادة وتُدفع له في هذه الحالة العلاوة الاعلى :-

رئيس الجامعة	١٠٠ ديناراً
نائب الرئيس	٥٠ ديناراً
العميد	٤٠ ديناراً
نائب العميد ومدير الدائرة الاكاديمية	٣٠ ديناراً
نائب مدير الدائرة الاكاديمية ورئيس القسم الاكاديمي	٢٥ ديناراً

المادة ١٦ - تصرف لعضو هيئة التدريس علاوة النقل الشهرية التالية :

الرئيس ونائبه	٤٠ ديناراً
العميد	٣٠ ديناراً
نائب العميد ومدير الدائرة الاكاديمية	٢٥ ديناراً
عضو الهيئة التدريسية	٢٠ ديناراً

ويشترط في هذه العلاوة ما يلي :-

أ - أن تصرف للمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس أو البحث علاوة نقل تعادل العلاوة التي يتقاضاها من يساوية في الراتب من الموظفين الإداريين والفنيين .

ب - ان لا يتقاضى الشخص الواحد اكثر من علاوة نقل واحدة مهما تعددت اسباب استحقاقه لها وتُدفع له في هذه الحالة العلاوة الاعلى .

ج - ان لا تصرف علاوة نقل لأي شخص خصصت له سيارة من قبل الجامعة .

د - ان لا تصرف علاوة نقل لعضو هيئة التدريس عن المدة التي يقضيها في اجازة التفرغ العلمي او عن المدة التي يقضيها في بعثة او دورة او اجازة علمية اذا كانت تلك المدة تزيد على ثلاثة اشهر .

المادة ١٧ - أ - تخصص لجميع اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة علاوة اختصاص بنسبة ٢٠٪ من الراتب الاساسي

ب - تخصص لاعضاء الهيئة التدريسية علاوة اضافية تحدد بالنسب التالية :

١ - حاملو الدرجات العلمية في الطب ١١٠٪ من الراتب الاساسي .

٢ - حاملو الدرجات العلمية في الهندسة ٩٥٪ من الراتب الاساسي .

٣ - حاملو الدرجات العلمية في التخصصات الاخرى ٢٠٪ من الراتب الاساسي

على ان لا يتجاوز مجموع هذه العلاوة

مع العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ)

من هذه المادة مائة دينار .

ج - مع مراعاة احكام الفقرة (د) من هذه المادة يجوز لعضو الهيئة التدريسية بموافقة رئيس الجامعة القيام باعمال اخرى خارج نطاق واجباته الجامعية المقررة وذلك وفقاً للاحكام والشروط التالية على ان لا تصرف له في هذه الحالة العلاوة الاضافية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

١ - العمل باجر داخل الجامعة سواء استخدّم الامكانيات والتسهيلات المترتبة فيها لم يستخدمها

ويتقاضى عضو الهيئة التدريسية (٥٠٪) من الدخل الذي يحققه من ذلك العمل شريطة ان

لا تزيد حصته تلك على مثلي راتبه الاساسي واذا زاد نصف الدخل على مثلي الراتب الاساسي لعضو الهيئة التدريسية فيخصص له (٢٥٪) من تلك الزيادة ، ويعود مايتبقى من الدخل في جميع الحالات للجامعة .

٢ - العمل باجر خارج الجامعة ، ويكون للجامعة في هذه الحالة تحديد حجم ذلك العمل والوقت الذي يسمح لعضو الهيئة التدريسية بقضائه خارج الجامعة ويشترط في جميع الاحوال ان لا يعارض قيام عضو الهيئة التدريسية بأي عمل خارج الجامعة مع الواجبات الجامعية المنوطة به .

د - لا يجوز لاعضاء الهيئة التدريسية من حامي الدرجات العلمية في الطب والهندسة القيام بأي عمل باجر خارج الجامعة :

هـ - لمجلس الامناء بتسيب من الرئيس ان يقرر منح العلاوات التالية :

١ - علاوة تأسيس لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ لمساعد التدريس او البحث وذلك للمدة التي يراها المجلس مناسبة ويحد اعلى مقداره ٣٠٪ .

٢ - علاوة فنية او مهنية او اضافية للمحاضر المتفرغ لمساعد التدريس او البحث :

المادة ١٨ - للرئيس ان يمنح عضو هيئة التدريس الذي يدي جدارة في عمله زيادة سنوية اضافية واحدة شريطة ان يكون قد ورد عنه تقريران متتاليان من العميد المختص بتقدير (ممتاز) او (جيد جدا) .

المادة ١٩ - للرئيس ان يصرف لعضو هيئة التدريس غير الاردني (علاوة بدل اقامة) بنسبة ثلاثين بالمائة (٣٠٪) من راتبه الشهري الاساسي .

المادة ٢٠ - تكون مسؤوليات عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ وواجباتهما في الجامعة كالآتي : -

أ - التفرغ الكامل للتدريس في الجامعة واجراء التدريبات العملية واعداد البحوث والدراسات وعقد الندوات والامتحانات .

ب - الاشراف على بحوث الطلبة وتقاريرهم ونشاطاتهم العلمية والثقافية والاجتماعية وتوجيههم علميا وخلقا وبث الروح الجامعية في نفوسهم ورعاية شؤونهم الاجتماعية والثقافية والرياضية .

ج - النهوض برسائله العلمية والحفاظ على الامانة العلمية وعلى المستوى اللائق بمكانة الجامعة في ميادين البحث والتدريس والتوجيه .

د - الاشتراك في المجالس واللجان التي تشارك فيها الجامعة والمساهمة في كل عمل ينهض بالجامعة ويدفع بها الى التقدم .

هـ - تقديم تقرير سنوي الى مدير الدائرة الاكاديمية التي يعمل فيها عن نشاطه العلمي والبحوث التي انجزها وتلك التي مازال يقوم بها على انه في اوجه النشاط العلمي والبحوث والدراسات التي يقوم بها ، أكثر من شخص واحد يقدم التقرير اعلامهم في الدرجة او الاقدم فيها .

المادة ٢١ - أ - يكون النصاب تسع ساعات اسبوعية للاستاذ واثنين عشرة ساعة للاستاذ المشارك والاستاذ المساعد وخمس عشرة ساعة للمدرس ويخفف نصاب الرئيس بما لا يزيد على ست ساعات ونصاب نواب الرئيس والمعلماء من ثلاث الى ست ساعات كما يخفف نصاب مدير الدائرة الاكاديمية بما لا يزيد على ثلاث ساعات .

ب - لمجلس الدائرة زيادة العبء الدراسي لاعضاء الهيئة التدريسية في حالات الضرورة كما ان له تخفيض ذلك العبء مقابل قيام عضو الهيئة التدريسية ببحث يتضمن جهدا اضافيا او قيامه بمهام اخرى تكلفه بها الجامعة في ضوء الامكانيات المتوافرة في الدائرة .

المادة ٢٢ - أ - يستحق عضو الهيئة التدريسية اجارة سنوية مدتها خمسة اسابيع منها اسبوع واحد بين الفصيلين الدراسيين .

ب - يتولى مجلس الدائرة تحديد مدة الاجازة السنوية الممنوحة لعضو الهيئة التدريسية وتاريخ بدئها وترفع التوصية بها لعميد الكلية للموافقة عليها .

ج - يستحق عضو الهيئة التدريسية راتب شهر مضافا اليه العلاوات وذلك بالاضافة الى رواتبه الشهرية الاخرى لقاء عمله طيلة الفصل الصيفي .

د - يسقط حق عضو هيئة التدريس في كلية العلوم والاداب في الراتب المنصوص عليه في الفقرة (ج) من هذه المادة اذا لم يتم بالتدريس او العمل في الجامعة خلال الفصل الصيفي وفي هذه الحالة يستحق اجازة سنوية مقدارها خمسة اسابيع بالاضافة للاجازة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

هـ - يمنح مساعد التدريس او البحث اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوما .

و - يسقط الحق في الاجازات المنصوص عليها في هذه المادة بانقضاء العام الجامعي في نهاية الفصل الصيفي دون استعمالها .

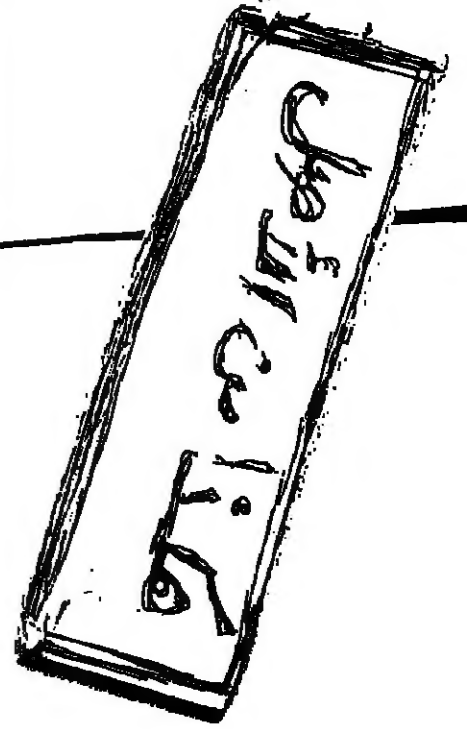
المادة ٢٣ - للرئيس تكليف عضو الهيئة التدريسية او المحاضر القيام بالبحث العلمي او بأي عمل اخر يخدم اهداف الجامعة خلال اجازته السنوية مقابل مكافأة يحددها الرئيس .

المادة ٢٤ - للجنة بعد اخذ رأي العميد ومدير الدائرة الاكاديمية المختصة منح اعضاء الهيئة التدريسية ومساعد التدريس او البحث اجازة بدون راتب لمدة لا تزيد على سنة ويجوز تمديد هذه الاجازة لسنين اخرى ، ولا تمنح هذه الاجازة مرة اخرى قبل مضي خمس سنوات على انتهاء الاجازة الاولى ، ولا تعتبر مدة هذه الاجازة خدمة فعلية له في الجامعة .

المادة ٢٥ - للرئيس بتسيب من العميد ومدير الدائرة الاكاديمية المختصة منح عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس او البحث اجازة لاداء فريضة الحج لمدة لا تزيد على ثلاثة اسابيع ولا تمنح هذه الاجازة الا مرة واحدة طيلة مدة خدمته .

المادة ٢٦ - أ - للمبتعثين من الاساتذة والاساتذة المشاركين والاساتذة المساعدين الحق في اجازة تفرغ علمي مدفوعة الراتب والعلاوات باستثناء علاوة النقل لمدة سنة بعد كل ست سنوات تقضى في خدمة الجامعة ويمكن استعمال تلك الاجازة مجزأة على فصيلين لاغراض البحث :

ب - يسقط حق عضو الهيئة التدريسية في اجازة التفرغ العلمي اذا لم يستعملها خلال مدة اقصاها سنتان من تاريخ استحقاقها الا في الحالات التي تطلب منه اللجنة تأجيلها لمدة لا تزيد على سنتين اخريين :



المادة ٢٧ - تحدد احكام وشروط الاجازة المرضية والاضطرارية وتماذج الاجازات بتعليمات يصدرها مجلس الجامعة.

المادة ٢٨ - للجنة بتسبب من مجلس الكلية ومجلس الدائرة الاكاديمية اعارة عضو الهيئة التدريسية المثلث ، الذي امضى خدمة فعلية في الجامعة لمدة لا تقل عن اربع سنوات الى احدى الجامعات او المعاهد العليا او الى اية جهة حكومية للقيام بالتدريس اولقاء المحاضرات فيها او للقيام باي عمل اخر لديها . وتكون الاعارة لفصل دراسي او اكثر على ان لا تتجاوز في مجموعها سنتين كل سبع سنوات ولا يتقاضى عضو الهيئة التدريسية اثناء اعارته اية رواتب او علاوات او نفقات من الجامعة .

المادة ٢٩ - لا يجوز لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس او البحث في الجامعة لقاء دروس او محاضرات او القيام باعمال متخصصة خارج الجامعة بأجر او بدون اجر الا بموافقة الرئيس الخطية بناء على تنسب عميد الكلية ومدير الدائرة الاكاديمية المختصين .

المادة ٣٠ - تعتبر مدد اجازة التفرغ العلمي والاعارة خدمة فعلية في الجامعة لاغراض الترفيع والمكافأة والادخار والزيادة السنوية .

المادة ٣١ - على عضو الهيئة التدريسية والمحاضر ومساعد التدريس أو البحث :

- أ - التقيد باحكام القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .
- ب - عدم القيام باي عمل يتعارض مع واجباته الجامعية .
- ج - عدم القيام باي نشاط حزبي او سياسي او طائفي او اقليمي داخل الجامعة .
- د - الامتناع عن اي تصرف يسيء الى الجامعة او الى اي من العاملين فيها .

المادة ٣٢ - ان مخالفة عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ وغير المتفرغ او مساعد التدريس او البحث لاحكام القانون وهذا النظام والانظمة الاخرى والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه او لواجباته الوظيفية تعرضه للعقوبات التالية :

- أ - التنبيه .
- ب - الانذار .
- ج - الانذار النهائي .
- د - الاستغناء عن الخدمة (مع صرف جميع استحقاقاته المالية) .
- ه - العزل (مع حرمانه من المكافأة او من مساهمة الجامعة المالية في صندوق الادخار او من كليهما) .

المادة ٣٣ - أ - اذا اقيمت دعوى جزائية على عضو الهيئة التدريسية او المحاضر المتفرغ وغير المتفرغ او مساعد التدريس أو البحث فلا يجوز اتخاذ اية اجراءات تأديبية بحقه ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة اليه قبل صدور الحكم النهائي في القضية الجزائية ، واذا كان قد بدىء بايسة اجراءات تأديبية فيجب إيقافها الى حين صدور الحكم النهائي في تلك الدعوى الجزائية :

ب - ان صدر القرار بعدم المسؤولية في القضية الجزائية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لا يمنع من اتخاذ الاجراءات التأديبية بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٣٤ - أ - يحدد صلاحيات توقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٢) من هذا النظام كما يلي :

- ١ - لمدير الدائرة الاكاديمية ان يوقع عقوبة التنبيه .
- ٢ - للمعيد ان يوقع عقوبات التنبيه والانذار .
- ٣ - لرئيس الجامعة ان يوقع عقوبات التنبيه والانذار والالذار النهائي .
- ٤ - للمجلس التأديبي ان يوقع عقوبة او اكثر من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٢) من هذا النظام .

ب - لا يجوز توقيع العقوبة من صاحب رتبة ادنى على من يعلوه في الرتبة ، ويحال الموضوع في هذه الحالة الى المرجع الاعلى تسلسلا للنظر فيه واتخاذ الاجراء المناسب .

ج - لاي مرجع مختص بتوقيع اي من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام ان يحيل الشخص المتهم الى مرجع اعلى لتوقيع العقوبة المناسبة اذا تبين له انه غير مختص بتوقيع تلك العقوبة .

المادة ٣٥ - أ - اذا وجد الرئيس ان الفعل المنسوب لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ او غير المتفرغ او مساعد التدريس او البحث يستوجب فرض عقوبة اشد من تلك العقوبات التي يملك صلاحية ايقاعها فيقوم بإحالة الخالف الى المجلس التأديبي الابتدائي .

ب - للرئيس قبل اصدار قراره بإحالة الخالف للمجلس التأديبي الابتدائي طبقا للفقرة (أ) من هذه المادة ان يشكل لجنة من ثلاثة من الاعضاء للتحقيق في تلك القضية وتقديم نتائج تحقيقها اليه .

ج - يتولى رئيس لجنة التحقيق الدفاع عن تقرير اللجنة امام المجلس التأديبي الابتدائي والاستئناف .

المادة ٣٦ - أ - يشكل بقرار من مجلس الجامعة مجلسان تأديبيان من اعضاء هيئة التدريس احدهما ابتدائي والاخر استئنافي ، ويتألف المجلس الابتدائي من رئيس وعضوين ويتألف المجلس الاستئنافي من رئيس واربعة اعضاء وتكون مدة كل من المجلسين سنة واحدة قابلة للتجديد .

ب - يعقد كل من المجلسين التأديبيين جلساته بدعوة من رئيسه وتكون جلسات المجلس التأديبي الابتدائي قانونية اذا حضرها رئيس المجلس والعضوان الاخران ، وتكون جلسات المجلس التأديبي الاستئنافي قانونية اذا حضرها الرئيس وثلاثة اعضاء على الاقل وتتخذ القرارات بالاجماع او الاكثرية وتكون اجراءات المجلسين وقراراتها سرية .

ج - اذا لم يتمكن رئيس اي من المجلسين او اي من اعضائها من حضور جلسة المحاكمة فيعين مجلس الجامعة خلفا له مدة غيابه .

المادة ٣٧ - لمجلس الجامعة ان يعفي رئيس واعضاء اي من المجلسين كما يجوز لاي منهم ان يطلب اعفائه من المهمة وفي كلتا الحالتين يمين مجلس الجامعة بديلا لمن تم اعفائه .

المادة ٣٨ - يبلغ الرئيس عضو الهيئة التدريسية او المحاضر او مساعد التدريس او البحث الذي تقرر احالته الى المجلس التأديبي الابتدائي لاحقة تتضمن التهم المستندة اليه بكتاب مسجل الى مركز عمله او مكان اقامته وذلك قبل الموعد المعين لاتخاذ المجلس باسرع واحد على الاقل .

وللشخص الحال الى المجلس الحق في الاطلاع على جميع التحقيقات والوثائق المتعلقة بالتهم المنسوبة اليه وان يحضر جلسات المجلس التأديبي للدفاع عن نفسه وان يختار وكيلًا للدفاع عنه من داخل الجامعة او خارجها

هذا من الامور

المادة ٣٩ - يتعقد المجلس التأديبي الابتدائي للنظر في القضية المحالة اليه خلال مدة لا تزيد على اسبوعين من تاريخ ورودها اليه وان يبت فيها خلال مدة لا تزيد على شهرين من ذلك التاريخ .

المادة ٤٠ - أ - يصدر المجلس التأديبي الابتدائي قراره في القضية متضمناً الاسباب التي استند اليها واذا قضى القرار بقوة العزل او الاستغناء عن الخدمة للشخص المحكوم عليه ان يستأنف القرار الى المجلس التأديبي الاستئنافي في خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه القرار وتودع لائحة الاستئناف في مكتب الرئيس مقابل اشعار بإيداعها .

ب - فيما عدا الحكم بالعزل او الاستغناء عن الخدمة تكون احكام المجلس التأديبي الابتدائي الاخرى قطعية وغير قابلة للطعن بها لدى اية جهة من الجهات .

المادة ٤١ - يبلغ المستأنف بموعد جلسة المجلس التأديبي الاستئنافي قبل مدة لا تزيد على اسبوعين من تاريخ انعقادها ، وعلى المجلس ان يبت في الاستئناف خلال مدة لا تزيد على شهرين من تاريخ وروده ويكون قراره قطعياً .

المادة ٤٢ - أ - لعضو الهيئة التدريسية او المحاضر او مساعد التدريس او البحث تقديم اية بيانات امام اي من المجلسين التأديبيين بما في ذلك الادلاء باقواله واستجواب الشهود ومناقشتهم .

ب - اذا لم يتمكن اي من المجلسين التأديبيين من اصدار قراره خلال المدد المحددة في هذا النظام فعليه ان يبين اسباب ذلك في تقرير يرفعه الى الرئيس ، ويحدد فيه التاريخ الذي تنتهي فيه اجراءات المحاكمة واصدار القرار وللرئيس تعديل ذلك المدد حسب مقتضى الحال .

ج - تتولى رئاسة الجامعة القيام بجميع التبليغات المتعلقة بالقضايا التأديبية .

المادة ٤٣ - للرئيس كف يد عضو الهيئة التدريسية او المحاضر او مساعد التدريس او البحث الحال الى لجنة التحقيق او الى المجلس التأديبي ، او الى المدعي العام او المحكمة عن العمل وان يقرر توقيف راتبه كلياً او جزئياً الى حين صدور القرار النهائي في قضيته .

المادة ٤٤ - تعتبر خدمة عضو الهيئة التدريسية والمحاضر ومساعد التدريس او البحث منهيبة في الجامعة في اي من الحالات التالية :-

- أ - الوفاة .
- ب - قبول الاستقالة .
- ج - فقد الوظيفة .
- د - الاستغناء عن الخدمة .
- هـ - العزل .

و - بلوغ الخامسة والستين من العمر ، ولجنة بناء على تنسيب من مجلس الكلية ومجلس الدائرة الاكاديمية المختصين التعاقد سنوياً مع عضو الهيئة التدريسية والمحاضر ومساعد التدريس او البحث للعمل سنة فسنة بما لا يزيد على خمس سنوات .

ز - تعذر مواصلة العمل في الجامعة لاسباب صحية بناء على تقرير من المرجع الطبي .

ح - فقد الجنسية الاردنية .

ط - الحكم بالادانة بجناية او بجنحة ماسة بالشرف .

المادة ٤٥ - تقدم الاستقالة خطياً وتقبل او ترفض بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من العميد على ان يصدر القرار بقبول الاستقالة او رفضها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها وتعتبر مقبولة اذا لم يبلغ مقدم الاستقالة بقرار قبولها او رفضها خلال تلك المدة ، واذا ترك العمل قبل تبليغه على ذلك الوجه او قبل انقضاء ثلاثين يوماً على تقديمها فيعتبر فاقداً لوظيفته .

المادة ٤٦ - يعتبر عضو الهيئة التدريسية او المحاضر او مساعد التدريس او البحث فاقداً لوظيفته اذا تغيب عن عمله مدة تزيد على ثلاثة اسابيع متوالية دون عذر تقبله الجامعة وفي هذه الحالة يفقد حقه في المكافأة وفي مساهمة الجامعة في صندوق الادخار .

المادة ٤٧ - مع مراعاة ماورد في المادة (٤٦) والمادة (٣٢) من هذا النظام يستحق عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس او البحث الذي تنتهي خدمته في الجامعة لاي سبب الحقوق المالية التالية :

أ - مكافأة تعادل راتب شهر واحد عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الاولى في الجامعة وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الثانية وراتب شهرين عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثالثة وراتب ثلاثة اشهر عن كل سنة من سنوات خدمته التي تلي ذلك . وتحسب اجزاء السنة من سنوات الخدمة على اساس نسبتها الى السنة كاملة وتحسب المكافأة على اساس الراتب الشهري الاخير الذي تقاضاه الموظف من الجامعة .

ب - المبالغ المستحقة له في صندوق الادخار مع مراعاة الاحكام الخاصة بالصندوق .

المادة ٤٨ - لا يستحق عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس او البحث الذي تنتهي خدمته في الجامعة اية مكافأة في اي من الحالات التالية :-

أ - اذا كانت خدمته في الجامعة تقل عن السنة .

ب - اذا ادين بحكم قضائي قطعي صادر عن محكمة اردنية بجرم جنائي او بجنحة ماسة بالشرف .

المادة ٤٩ - أ - اذا اصيب عضو هيئة التدريس او المحاضر المتفرغ او مساعد التدريس أو البحث بسبب عمله دون تقصير او اهمال منه بعاهة جسدية ، وكانت العاهة لا تحول دون استمراره في عمله في الجامعة فيدفع له تعويض مساو للنسبة المئوية للعجز الذي اصابه نتيجة لتلك العاهة من راتبه عن اخر سنة عمل بها في الجامعة .

ما اذا كانت العاهة بما يحول دون استمراره في خدمة الجامعة فيدفع له مايلي :-

- ١ - المبالغ المستحقة لحسابه في صندوق الادخار مع مراعاة الاحكام المتعلقة بذلك الصندوق .
- ٢ - راتب الاجازات السنوية العادية المستحقة له والعلاوات حتى تاريخ الاصابة وذلك مع مراعاة الاحكام الواردة في هذا النظام والخاصة بالاجازات السنوية .
- ٣ - راتب الشهر الذي يلي تاريخ الاصابة .
- ٤ - المكافأة المستحقة له بمقتضى احكام هذا النظام .
- ٥ - تعويض نسبي من راتبه السنوي الاخير يعادل نسبة العجز الناشيء عن العاهة واذا كان العجز كاملاً بحيث يصبح عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ او مساعد التدريس أو البحث في حكم المقعد عاجزاً عن اعادة نفسه بنفسه فيكون التعويض بمقدار راتب سنة كاملة على اساس راتبه الشهري الاخير الذي تقاضاه وذلك بالاضافة الى الحقوق المالية الاخرى المنصوص عليها في هذا النظام .



ب - يدفع التعويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الجامعة بناء على تقرير طبي صادر عن المرجع الطبي المعتمد من قبل الجامعة يبين فيه العاهة وسببها ونسبة العجز الناتج عنها.
ج - اذا توفي عضو هيئة التدريس او المحاضر المتفرغ او مساعد التدريس او البحث نتيجة حادث اثناء قيامه بعمله وبسبب هذا العمل فيدفع لورثته تعويض يعادل راتب سنة كاملة على اساس الراتب الشهري الاخير وذلك بالإضافة الى الحقوق المالية الاخرى المنصوص عليها في هذا النظام .
المادة ٥٠ - ١ - للرئيس ان يكلف عضو هيئة التدريس او المحاضر المتفرغ او مساعد التدريس أو البحث للقيام ببعض الاعمال التدريسية او البحث او التدريب او غير ذلك من الاعمال الاضافية ويجوز ان يكون هذا التكليف لقاء مكافأة مالية يقررها الرئيس .
ب - للرئيس ان يقرر منح مكافأة لأي شخص من خارج الجامعة يكلف بالقيام بعمل لها ويعلم لها الرئيس مجلس الجامعة بهذا القرار .

المادة ٥١ - لمجلس الجامعة منح لقب استاذ شرف او لقب استاذ ممتاز وفقا للتعليمات التي يصدرها مجلس الجامعة .

المادة ٥٢ - ينشأ في الجامعة صندوق ادخار تقوم على ادارته لجنة تسمى لجنة الصندوق وتشكل من مدير الادارة والخدمات رئيسا وعضوية كل من المدير المالي واثنين من اعضاء هيئة التدريس المشتركين في الصندوق يعينهما الرئيس لمدة سنتين قابلتين للتجديد على ان يتولى المدير المالي امانة سر تلك اللجنة .

المادة ٥٣ - يحق لأي من العاملين الدائمين في الجامعة الاشتراك في الصندوق .

المادة ٥٤ - ١ - يقتطع لحساب الصندوق ٥٪ من الراتب الشهري للمشارك وتُدفع الجامعة شهريا لحساب المشترك في الصندوق مبلغا يعادل مثلي المبلغ المقتطع من راتبه .
ب - يبدأ الاشتراك في الصندوق من تاريخ المباشرة بالعمل بعد التعيين في الجامعة .

المادة ٥٥ - تحفظ في المديرية المالية في الجامعة حسابات خاصة مستقلة لاموال صندوق الادخار وتستثمر بالطريقة التي تنسبها لجنة الصندوق ويوافق عليها مجلس الجامعة .

المادة ٥٦ - مع مراعاة احكام هذا النظام واي نظام آخر صادر بالاستناد الى القانون تدفع الجامعة للمشارك عند تركه الخدمة في الجامعة الرصيد المحقق له في الصندوق مع ما يخصه من ارباح محسوبة على اساس الارصدة الفعلية للمشارك .

المادة ٥٧ - يجوز للمشارك بقرار من لجنة الصندوق الاقتراض من اموال الصندوق بفائدة قدرها ٦٪ شريطة ان لا يزيد المبلغ المقرض في اي وقت على سبعين في المائة من مساهمة المقرض وان لا يزيد اجل القرض على سنة واحدة .

المادة ٥٨ - لا يحق للمشارك عند تركه الخدمة استيفاء مساهمة الجامعة لحسابه في الصندوق والارباح التي نشأت عنها في اي من الحالتين التاليتين : -

- اذا ترك المشارك الخدمة خلافا لاحكام القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ب - اذا اعتبر المشارك فاقدا لوظيفته او صدر قرار بعزله مع حرمانه من مساهمة الجامعة في الصندوق .

المادة ٥٩ - لا يجوز لأي من اعضاء الهيئة التدريسية او المحاضرين او مساعدي التدريس او البحث ان يشترك في اتخاذ قرارات تتعلق بتعيين او ترقية او تقييم عمل أي من اعضاء الهيئة التدريسية او المحاضرين او مساعدي التدريس او البحث اذا كان يعلوه رتبة .

المادة ٦٠ - ١ - تعقد الجامعة على نفقتها تأمينا جاعيا على حياة اعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين ومساعدي التدريس او البحث فيها .

ب - تعمل الجامعة على تأمين الرعاية الصحية لجميع العاملين فيها وعائلاتهم بما في ذلك توفير الخدمات والعناية الطبية عن طريق التأمين الصحي .

ج - يوسس في حرم الجامعة ناد يسمى (نادي جامعة اليرموك) لتوثيق العلاقات الثقافية والفكرية والاجتماعية بين جميع العاملين في الجامعة والعمل على دعمها بمختلف اوجه النشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي والفني .

د - يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذه المادة بما في ذلك تحديد مقدار المساهمة المالية في التأمين الصحي وبيان افراد العائلة وبند الانتساب الى نادي جامعة اليرموك والاشتراك فيه والاحكام والشروط الخاصة بإدارته .

المادة ٦١ - يصدر مجلس الجامعة التعليمات الاخرى لتنفيذ احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/١٢/٢١

وزير الصحة	وزير الاعلام	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
الدكتور محمد البشير	عدنان ابو عوده	عبد السلام المجالي	مضر بدران

وزير العمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير السياحة والآثار عصام العجلوني
عبد الروؤف الروابدة	حسن ابراهيم	احمد عبد الكريم الطراونه	غالب بركات

وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
عبد الروؤف الروابدة	سليمان عراو	مروان القاسم	كامل الشريف

وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير المالية	وزير الشؤون البلدية والقروية
علي سحيات	سعيد ينيو	محمد الدباس	ابراهيم ايوب

هذا من الاموال

نظام الدراسات العليا في جامعة اليرموك

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٧

نظام الدراسات العليا في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى احكام المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الدراسات العليا في جامعة اليرموك لسنة ١٩٧٧) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تهدف الدراسات العليا في جامعة اليرموك الى تحقيق مايلي :

أ - زيادة المعرفة الانسانية :

ب - ترسيخ قاعدة البحث العلمي في الجامعة :

ج - تنمية قدرة طلبة الدراسات العليا في منهج البحث العلمي واساليه في الحقول المختلفة .

د - اعداد متخصصين من مستوى عال للبية متطلبات خطط التنمية الشاملة وحاجات المجتمع .

هـ - دراسة المشكلات ذات الابعاد المحلية والعربية بشكل خاص والعالمية بشكل عام .

المادة ٣ - تنشأ الدراسات العليا في التخصصات والحقول المختلفة للدرجتي الماجستير والدكتوراه بقرار من مجلس الجامعة بناء على تنسيب من مجلس الدراسات العليا ، وتوصية من مجلس الكلية واقترح من مجلس الدائرة :

المادة ٤ - يؤلف مجلس الدراسات العليا من :

أ - عميد البحث العلمي والدراسات العليا

ب - مدير القبول والتسجيل

ج - ممثل عن كل لجنة من لجان الدراسات العليا في كل كلية فيها دراسات عليا تنتخبه اللجنة لمدة سنة

د - ثلاثة من اعضاء هيئة التدريس يسميهم مجلس الجامعة لمدة سنة

المادة ٥ - تناط بمجلس الدراسات العليا في الجامعة الصلاحيات والمسؤوليات التالية :

أ - التسيب الى مجلس الجامعة باشاء دراسات عليا جديدة في الجامعة بناء على توصية من مجلس الكلية واقترح من مجلس الدائرة .

ب - التسيب الى مجلس الجامعة بعدد طلبة الدراسات العليا الذين يقبلون في كل دائرة بناء على توصية من مجلس الكلية واقترح من مجلس الدائرة .

ج - تنسيق خطط الدراسات العليا بين الكليات المختلفة .

د - اعداد مشاريع التعليمات الخاصة بتنظيم شؤون الدراسات العليا .

المادة ٦ - يتولى عميد البحث العلمي والدراسات العليا الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

أ - ادارة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا .

ب - تنظيم شؤون الدراسات العليا وتنسيقها مع عمداء الكليات .

ج - متابعة تطبيق الانظمة والتعليمات المتعلقة بالدراسات العليا .

د - تقديم تقرير الى مجلس الجامعة في نهاية كل سنة جامعية عن شؤون الدراسات العليا ونشاطاتها .

المادة ٧ - أ - يؤلف مجلس الكلية التي فيها دراسات عليا لجنة تسمى (لجنة الدراسات العليا) وتتكون من :-

١ - عميد الكلية

٢ - مديري الدوائر التي فيها دراسات عليا

٣ - عضري هيئة تدريس يختارهما مجلس الكلية لمدة سنة

ب - تشرف لجنة الدراسات العليا على الدراسات العليا في الكلية . وتحدد واجبات هذه اللجنة وصلاحياتها بتعليمات .

المادة ٨ - أ - يؤلف مجلس الدائرة التي فيها دراسات عليا لجنة تسمى (لجنة الدراسات العليا) وتتكون من :-

١ - مدير الدائرة

٢ - ثلاثة من اعضاء هيئة التدريس يختارهم مجلس الدائرة لمدة سنة

ب - تشرف لجنة الدراسات العليا على الدراسات العليا في الدائرة ، وتحدد واجبات هذه اللجنة وصلاحياتها بتعليمات .

المادة ٩ - يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام :

الحسين بن طلال

١٩٧٦/١٢/٢١

وزير الصحة	وزير الاعمال	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
محمد البشير	عدنان ابو عوده	عبد السلام المجالي	مضر بنيران

وزير المواصلات	وزير الاشغال	وزير الزراعة	وزير السياحة والآثار
عبد الرؤوف الروابدة	سليمان عرار	صلاح جمعه احمد عبد الكريم الطراونه	غالب بركات

وزير المواصلات	وزير الاشغال	وزير التموين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة	وزير الاوقاف والشؤون
عبد الرؤوف الروابدة	سليمان عرار	مروان القاسم	كامل الشريف

وزير النقل	وزير الاشغال	وزير المالية	وزير الثقافة والشباب
علي سحجات	سعيد يثو	محمد الدباس	الشريف فواز شرف

وزير النقل	وزير الاشغال	وزير المالية	وزير الثقافة والشباب
علي سحجات	سعيد يثو	محمد الدباس	الشريف فواز شرف

هذا من الأصول

نحو الحسنى للعلماء الملكة لدراسة الحسنية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٢١/٩٧٦

نامر بوضع النظام الآتي:

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٧

نظام صندوق الطلبة في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك رقم (٩) لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق الطلبة في جامعة اليرموك لسنة ١٩٧٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - ينشأ في جامعة اليرموك صندوق يسمى (صندوق الطلبة في جامعة اليرموك).

المادة ٣ - أ - يهدف صندوق الطلبة الى تحقيق ما يلي:

- ١ - تشجيع وتقدير التفوق العلمي لدى الطلبة، وتنمية احترامهم للعمل اليدوي وسد حاجاتهم.
- ٢ - ائاحة فرص التعلم لابناء الشهداء في المملكة الذين استشهدوا دفاعا عن الوطن.
- ب - تحقيقا للغايات المقصودة من هذه المادة، يقوم الصندوق بتقديم المنح والقروض للطلبة المنصوص عليهم في الفقرة (أ) منها او تشغيلهم لساعات محدودة داخل الجامعة.

المادة ٤ - تتكون واردات الصندوق وامواله من:

- أ - مساهمة الجامعة السنوية.
- ب - تبرعات اسرة الجامعة السنوية.
- ج - الهبات والتبرعات والمنح والوصايا والوقف التي توافق عليها لجنة الصندوق.
- د - ريع اموال الصندوق واستثمارها.
- هـ - القروض المستردة.

المادة ٥ - يتولى مجلس الجامعة الصلاحيات التالية:

- أ - رسم السياسة العامة للصندوق
- ب - قرار الاسس التي تصرف بموجبها اموال الصندوق
- ج - مناقشة الموازنة السنوية العامة للصندوق واقرارها

المادة ٦ - يتولى ادارة شؤون الصندوق لجنة تسمى (لجنة صندوق الطلبة) مؤلفة من رئيس الجامعة او من ينييه رئيسا وعضوية كل من مدير شؤون الطلبة ومدير الادارة والخدمات ومدير القبول والتسجيل ومدير العلاقات الثقافية العامة وطلابين متفوقين يختارهما مدير شؤون الطلبة في بداية كل عام جامعي.

المادة ٧ - تتولى لجنة صندوق الطلبة المهام التالية:

- أ - توفير الاموال اللازمة للصندوق.
- ب - وضع قواعد الاقراض وطريقة تسديد القروض.
- ج - اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنح والقروض والتشغيل للطلبة المستحقين وفق احكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- د - اعداد الموازنة السنوية العامة للصندوق وتنفيذها بعد مصادقة مجلس الجامعة عليها.
- هـ - تقديم تقرير عن اعمال الصندوق في نهاية العام المالي الى مجلس الجامعة.
- و - اقتراح التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام.

المادة ٨ - يشترط فيمن يستفيد من الصندوق ما يلي:

- أ - ان يكون محتاجا.
- ب - ان لا يكون مبعوثا من جهة رسمية او غير رسمية.

المادة ٩ - تحدد لجنة الصندوق المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به كبيلغ احتياطي لمواجهة النفقات الطارئة.

المادة ١٠ - تحتفظ المديرية المالية في الجامعة بالسجلات والبطاقات والسندات المالية وجميع القيود المالية الاخرى اللازمة للصندوق وتقوم بتنظيمها ومراقبتها.

المادة ١١ - لا تستوفى اية فوائد على الاموال التي يقرضها الصندوق.

المادة ١٢ - يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام.

الحسين بن طلال

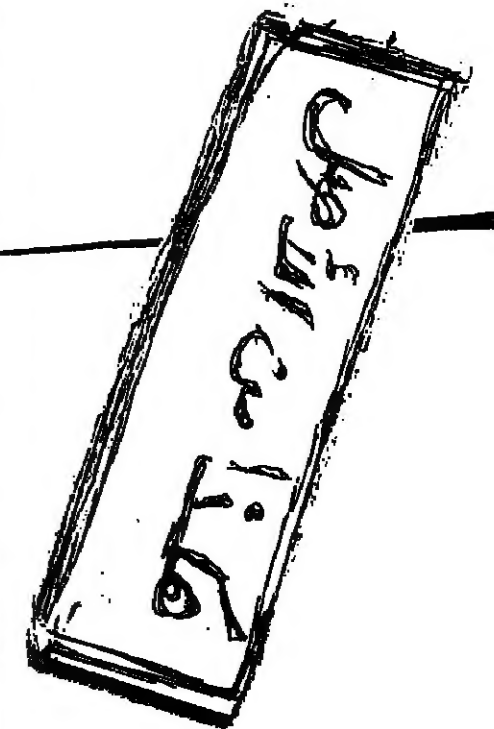
١٩٧٦/١٢/٢١

وزير الصحة
محمد البشير
وزير الاعلام
عبدان ابو عوده
وزير التربية والتعليم
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام الخليلي
رئيس الوزراء
الخارجية والدفاع
مفر بدران

وزير العمل
عصام العجلوني
وزير الانشاء والتعمير
حسن ابراهيم
وزير الزراعة
صلاح جمعه
وزير السياحة والآثار
عبد السلام العجلوني
وزير الاوقاف والشؤون
عبد الرؤوف الروابدة
وزير الداخلية
سليمان عرار
وزير الصناعة والتجارة
مروان القاسم
وزير الاوقاف والشؤون
عبد الرؤوف الروابدة
وزير الداخلية
سليمان عرار
وزير الصناعة والتجارة
مروان القاسم
وزير الاوقاف والشؤون
عبد الرؤوف الروابدة

وزير النقل
علي السجيمات
وزير الاشغال
سعيد بينو
وزير المالية
محمد الدباس
وزير الثقافة والشباب
الشريف فواز شرف
وزير الشؤون
ابراهيم ايوب

وزير النقل
علي السجيمات
وزير الاشغال
سعيد بينو
وزير المالية
محمد الدباس
وزير الثقافة والشباب
الشريف فواز شرف
وزير الشؤون
ابراهيم ايوب



صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٢) تاريخ ٢٣/٤/١٩٦٩ المتضمن الموافقة على مشروع الاتفاقية المنوي ابرامها بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الإيطالية لتفادي الضريبة المزدوجة على الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية بين البلدين بشكلها التالي : -

اتفاقية

بين ايطاليا والاردن

لتفادي الضريبة المزدوجة عن الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية

ان حكومة الجمهورية الإيطالية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية رغبة منهما في عقد اتفاقية لتفادي الضريبة المزدوجة على الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية بين بلديهما قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

بموجب نص الاتفاقية المشار اليها فان العبارات الواردة ادناه تعني كما يلي :

- ١ - تعني عبارة (مزاولة الملاحة البحرية والجوية) ممارسة مهنة النقل في البحر والجو للأشخاص، والحيوانات، والبضائع، والبريد التي يزاولها اصحاب السفن او الطائرات، او مستأجروها او مستثمروها، بما في ذلك بيع تذاكر السفر وما يمثّلها لنقل الاشخاص والبضائع .
- ٢ - تعني عبارة (الجهات الإيطالية) الحكومة الإيطالية والمؤسسات العامة الإيطالية الوطنية والمحلية والاشخاص المقيمين في إيطاليا من الوجهة الضرائبية وغير المقيمين من الوجهة الضرائبية في الاردن وكذلك الجمعيات المالية المؤلفة وفقا للقوانين الإيطالية والتي تقوم مراكزها الادارية الفعلية في اراضي الجمهورية الإيطالية .
- ٣ - تعني عبارة (الجهات الأردنية) الحكومة الأردنية والمؤسسات العامة الأردنية الوطنية والمحلية والاشخاص المقيمين في الاردن من الوجهة الضرائبية وغير المقيمين من الوجهة الضرائبية في ايطاليا وكذلك الجمعيات المالية والمؤلفة وفقا للقوانين الأردنية والتي تقوم مراكزها الادارية الفعلية في الاراضي الأردنية .

المادة الثانية

- ١ - تتعهد الحكومة الإيطالية باعفاء الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية بين ايطاليا والاردن والبلدان الاخرى من قبل جهات اردنية تمارس هذه الاعمال تحت رايتهما الوطنية من ضريبة الدخل ومن كسل ضريبة اخرى تقوم على اساس الايرادات الخاضعة لهذه الضرائب في ايطاليا .
- ٢ - تتعهد الحكومة الأردنية باعفاء الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية بين الاردن وايطاليا والبلدان الاخرى من قبل جهات ايطالية تمارس هذه الاعمال تحت رايتهما الوطنية من ضريبة الدخل ومن كسل ضريبة اخرى تقوم على اساس الايرادات الخاضعة لهذه الضرائب في الاردن .

٣ - الاعفاء المالي المقرر في الفقرتين السابقتين ٢٠١ يسري كذلك على الجهات الملاحة البحرية والجوية الإيطالية والأردنية التي تشترك في راس مال عام وفي عمل اوفي عضوية عمل دولي ويقتصر ذلك على دخل تلك الشركات.

المادة الثالثة :

تصدق هذه الاتفاقية وتصبح سارية المفعول في اليوم الخامس عشر الذي يلي تاريخ تبادل وثائق ابرامها وسيسري مفعول هذه الاتفاقية على ايرادات الملاحة البحرية والجوية اعتبارا من اليوم الاول من كانون الثاني ١٩٦٤ .

المادة الرابعة :

يسري مفعول هذه الاتفاقية الى امد غير محدود ولكن في وسع اي من الحكومتين اشعار الاخرى خطيا قبل ستة اشهر برغبتها في الغائها وعلى هذا الافتراض تصبح هذه الاتفاقية باطلة المفعول اعتبارا من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من العام التالي لعام انتهاء مدة الاشعار .

حررت في عمان في اليوم التاسع من شباط من سنة ١٩٧٠ على نسختين اصليتين باللغات الإيطالية والعربية والانكليزية ولجميعها نفس القيمة وفي حالة خلاف بين النصين الايطالي والعربي يعتبر النص الانكليزي .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير النقل
صبيح امين عمرو

عن حكومة جمهورية ايطاليا
سفير ايطاليا
السندرو موراري دلا كورت برا

هذا من المذكرات